د. جمال زحالقة *

التأثير السياسي لاتفاق أوسلو على فلسطينيي الداخل

لم تكن قيادات الفلسطينيين في إسرائيل على علم بتفاصيل المفاوضات التي سبقت الإعلان عن اتفاق أوسلو،[1] وتفاجأوا بخبر التوصّل إليه عبر وسائل الإعلام العربية ووسائل الإعلام العبرية. وقد كان الخلاف الفلسطيني حول اتفاق أوسلو عاملًا مهمًّا في الاصطفاف السياسي في المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر. من جهة، استقبلت غالبية فلسطينيي الداخل الاتفاق بالترحاب، أملًا بأن يؤدّي لاحقًا إلى حل متوازن لقضية فلسطين. في المقابل شعرت قوى وقيادات وطنية كثيرة في الداخل بأن الاتفاق يترك المجال للتلاعب الإسرائيلي، وبالتالي سيؤدي إلى نتائج وخيمة وليس إلى إنهاء الاحتلال.

تنظر هذه المقالة في تأثير اتفاق أوسلو على فلسطينيي الداخل.

في محاولة الرد على سؤال: ماذا كان تأثير مشروع أوسلو على الفلسطينيين في إسرائيل؟ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار السياقات الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية والدولية في تلك المرحلة:

١. انهيار المعسكر الاشتراكي أثّر مباشرة على الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وأدّى إلى تأزيم النقاش الداخلي وانسحاب عشرات الناشطين وإقامة حركة «ميثاق المساواة».
٢. وجود حكومة حزب العمل، ودعمها من قبل

* عضو كنيست سابق عن حزب التجمع، ومحاضر في الجامعة العربية الأمريكية.

لقد كان التوجّه العام، على مدى عشرات السنين، عدم زجّ فلسطينيي الداخل رسميًا وفعليًا في الحركة الوطنية الفلسطينية اعتقادًا بأن هذا يشكّل خطرًا عليهم أفرادًا وجماعة، ولأن المشروع الوطني تحوّل لاحقًا إلى مشروع حل الدولتين، ويبقى بموجبه فلسطينيو الداخل ضمن دولة إسرائيل. كانت هناك بعض الاستثناءات المهمّة عن هذه القاعدة، منها مبادرة حركة فتح لإقامة الحركة التقدمية، ومساندة الجبهة الشعبية لحركة أبناء البلد.

حزبي الجبهة بقيادة توفيق زياد والديمقراطي العربي بقيادة عبد الوهاب دراوشة، واتباعها سياسة زيادة الميزانيات المخصصة للمجتمع العربي الفلسطيني في الداخل.

٣. كان من أهم تداعيات اتفاق أوسلو التوصل إلى اتفاق وادي عربة بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤، الذي أثّر بدوره على الفلسطينيين في إسرائيل في مجالات ومستويات عدّة.
٤. السياق العالمي لنهوض خطاب حقوق الأقليات، وإقرار معاهدات دولية مهمة بهذا المجال.
٥. عدم اجتياز الحركة التقدمية بقيادة محمد ميعاري نسبة الحسم في انتخابات ١٩٩٢، وبحث المئات من أعضائها عن عنوان سياسي جديد.
٦. التفاعل على نطاق عالمي مع القضاء على نظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤.

خلقت هذه العوامل وغيرها سياقًا عامًّا للحالة السياسية في حقبة أوسلو، واختلطت مفاعيلها بتأثيرات أوسلو، ويصعب في كثير من الأحيان التقاط مصدر التأثير: هل هو اتفاق أوسلو بحد ذاته؟ أم سبب آخر؟ أم الاثنان معًا؟ ويجب الحذر في عدم اعتبار أوسلو سببًا لكل ما تلاه.

من المهم أيضًا التركيز على التأثير الباقي وبعيد المدى، وعدم الالتفات كثيرًا إلى الآثار الآنية. ويجب التفريق كذلك بين تطوّرات سببها اتفاق أوسلو مباشرة، وأخرى جعلها ممكنة وسهّل حدوثها. ولعل أكثر ما يتردد عن تأثير اتفاق أوسلو على فلسطينيي الداخل، هو أنّه همّشهم، وأن ردود فعلهم على هذا التهميش هي المصدر الرئيس لتأثير أوسلو عليهم.

حول مقولة «التهميش»

تستند الكثير من الدراسات، التي تطرّقت إلى تأثير اتفاق أوسلو على العمل السياسي الفلسطيني داخل الخط الأخضر إلى مقولة «التهميش».[٢] أي أن هذا الاتفاق استبعد قضايا الداخل الفلسطيني، ما جعل الفلسطينيين في إسرائيل يشعرون بأنّهم تُركوا وشأنهم، وبأن عليهم أن يعيدوا حساباتهم في علاقاتهم بالدولة الصهيونية وفي تحديد مكانتهم في إطارها. ويشير البعض إلى أن «التهميش» بدأ قبل أوسلو، وتحديدًا بعد الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزّة عام ١٩٨٨,[٣] فإعلان الاستقلال الفلسطيني، ومن ثم الدخول في مسار أوسلو التفاوضي، كان يعني أن الدولة الفلسطينية التي تبتغيها م. ت. ف. هي الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧، الأمر الذي ترك شعورًا لدى الحقل السياسي في الداخل بأنه خارج أي مشروع سياسي فلسطيني.

لا يمكن عزو «التهميش» إلى اتفاق أوسلو وحده، فالفلسطينيون، الذي بقوا في وطنهم تحت حكم إسرائيل، لم يشاركوا في الحركة الوطنية الفلسطينية (في ما يأتي، الحركة الفلسطينية الوطنية هي الحركة التي تقودها م. ت. ف.)، سوى كأفراد وبنسبة ضئيلة. في المقابل، كان لدى فلسطينيي الداخل حركاتهم السياسية، وأحزابهم، وتمثيلهم البرلماني والمحلي، ولم يكن هناك في أي مرحلة مسعى جماعي للانضمام إلى الحركة الوطنية الفلسطينية رسميًا، ولم تنشأ سياسية رسمية للمنظمة أو لأي فصيل فلسطيني لتجنيدهم وتنظيمهم. وكان الموقف الفلسطيني المتداول هو أن فلسطينيي الداخل يشكّلون حالة خاصة، وأن لهم أحزابهم وحركاتهم

«المشتركة».. تجربة أحدثت فرقاً. (صحف)

وظروفهم المختلفة عن واقع الفلسطينيين في الضفة والقطاع والشتات. وهكذا كتبت هنيدة غانم: «لم يكن فلسطينيو الداخل جزءًا من المشروع الوطني لمنظمة التحرير، إذ تعاملت معهم إجمالًا كمجموعة استثنائية لها خصوصيتها وفرادتها»، وأضافت بأن استثناء فلسطيني الداخل من تمثيل المنظمة أصبح رسميًا، بعد تبنّي حل الدولتين وتوقيع اتفاق أوسلو. وبرأيها فإن مكانة الفلسطينيين في إسرائيل هي على حافة الحقل القومي الفلسطيني وحقل المواطنة الإسرائيلية، وهذا «واقع مثقل بالتناقضات وبالتوتّر»، وهم سعوا للمناورة بين الحقلين.[٤]

واكتفت الفصائل الفلسطينية بالسعي إلى التأثير. بمعنى قيام م. ت. ف. بمحاولات للتأثير على العمل السياسي الفلسطيني في الداخل «من خارجه»، وليس باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الحركة الفلسطينية الوطنية. وقد وصف رائف زريق ذلك كاتبًا: «السيطرة على الخطاب الفلسطيني والتمثيل الفلسطيني في الداخل هو انعكاس أيضًا لرغبة قوى فلسطينية في السيطرة على هذه الساحة المهمّة، التي تتقاطع فيها الهوية الرمزية الفلسطينية مع حقيقة كونها لاعبًا إسرائيليًا يقرر من يكون رئيس حكومة».[٥]

لقد كان التوجّه العام، على مدى عشرات السنين، عدم زجّ فلسطينيي الداخل رسميًا وفعليًا في الحركة الوطنية الفلسطينية اعتقادًا بأن هذا يشكّل خطرًا عليهم أفرادًا وجماعة، ولأن المشروع الوطني تحوّل لاحقًا إلى مشروع حل الدولتين، ويبقى بموجبه فلسطينيو الداخل ضمن دولة إسرائيل. كانت هناك بعض الاستثناءات المهمّة عن هذه القاعدة، منها مبادرة حركة فتح، والشهيد خليل الوزير تحديدًا، لإقامة الحركة التقدمية، ومساندة الجبهة الشعبية لحركة أبناء البلد.

في المقابل، كانت هناك بعض المحاولات لتجاوز هذا الفصل من قبل فلسطينيي الداخل أنفسهم بحيث انضم المئات من الداخل للفصائل الفلسطينية، ومنها أيضًا سفر عضو الكنيست السابق محمد ميعاري إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١، بهدف طرح قضايا الفلسطينيين في إسرائيل على أجندة المؤتمر وكانت له اتصالات بعدد من المشاركين ومنهم سوريون وفلسطينيون، وهوجم في حينه بأنّه «يخرّب» على العملية السلمية. كما جرت محاولة من حركة القوميين العرب للاتصال بقيادة حركة الأرض، وكان الاتصال الأوّل عام ١٩٦٤، وقام به خالد أبو عيشة، الذي كان على صلة قويّة بجورج حبش، مؤسس

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبعد أن أمضى ثلاثة أشهر عند أقاربه في قرية المكر، قرر العودة إلى لبنان واستشهد في اشتباك مع فرقة عسكرية إسرائيلية قرب فسّوطة ودفن في مقابر الأرقام، وحكاية استشهاده موثّقة ومعروفة ولكن ما ليس معروفًا هو أن مهمّته الأساس كانت الاتصال بقيادة الحركة الوطنية في الداخل.[٦] ليس فقط أن محاولات ضم فلسطينيي الداخل إلى الحركة الفلسطينية الوطنية كانت قليلة، وإنما أيضًا توثيق هذه المحاولات لم يلق اهتمامًا كافيًا من المؤرخين.

في الحقيقة، لم يفاجأ أحد بعدم طرح قضايا فلسطينيي الداخل في عملية أوسلو، وتغييبهم حتى عن المسائل المؤجّلة للحل الدائم (القدس واللاجئين والحدود والدولة)، فقد كان معروفًا أن المنظمة تسعى إلى حل الدولتين، وأن قضيتهم غير مطروحة على جدول أعمالها. الجديد فعلًا كان أن أوسلو هو أوّل اتفاق فلسطيني – إسرائيلي، وقد قطع الشك باليقين بالنسبة لمن اعتقدوا أو آمنوا أو حلموا بأن حل قضية الفلسطينيين في إسرائيل سيكون ضمن حل القضية الفلسطينية عمومًا (بما يشمل كل الفلسطينيين).

بالنسبة للسياسيين الفلسطينيين في الداخل، كانت «الصدمة»، إذا صح التعبير، في أن الاتفاق كان حدثًا فعليًا على أرض الواقع، وليس مجرد مواقف واقتراحات. وقد كان لهذا الاتفاق الفعلي أثر كبير، وبالأخص الخلاف الشديد حوله في صفوف فلسطينيي الداخل كما في أجزاء أخرى من الشعب الفلسطيني. بحيث أن الاتفاق ساهم بحدّ ذاته بشكل مباشر في إعادة اصطفافات داخل الحقل السياسي في الداخل بين مؤيدين ومعارضين. إن مواقف فلسطينيي الداخل لم تكن مجرد اعتبارات محلية فقط، بل أساسًا كموقف وطني عام من القضية الفلسطينية بمجملها. وبطبيعة الحال طرح سؤال: ما العمل بعد أسلو وفي ظل أوسلو؟ وكانت الردود متفاوتة ومختلفة وحتى متناقضة، وكان للموقف مع أو ضد أوسلو أثر كبير في طبيعة هذه الردود وشكلها.

وتحدّث الكثير من الساسة والباحثين عن مسألة التهميش. منهم مهنّد مصطفى الذي قال: «**بات واضحًا أن اتفاق أوسلو همّش قضايا المجمع الفلسطيني في الداخل على الرغم من كونها قضايا نتجت عن القضية الفلسطينية**»، وأضاف: «**وعلى ضوء تهميش العرب بعد اتفاق أوسلو.. أدى أوسلو إلى صعود خطاب الحقوق الجماعية القومية للمجتمع الفلسطيني، وبروز توجهات فكرية وسياسية تهدف إلى إعادة بناء الهيئات التمثيلية على أساس قومي من خلال انتخاب لجنة المتابعة. وحول مكانة الفلسطينيين في الداخل، فقد تم الفصل إلى درجة فك الارتباط بين هذه المكانة وحل المسألة الوطنية، فقد أدرك الفلسطينيون في إسرائيل أن حل القضية الفلسطينية من خلال إقامة دولة فلسطينية على أساس أوسلو، لن يحسن من مكانتهم المدنية والسياسية في الدولة اليهودية، بل إن هذه المكانة تتعلق في الدرجة الأولى بتغيير طابع الدولة الإثني**».[٧]

وكتب يسري خيزران: «**أدارت اتفاقيات أوسلو ظهرها للفلسطينيين مواطني إسرائيل، وأكّدت مكانتهم الهامشية في جدول أعمال الحركة الوطنية والقيادتين الفلسطينية والإسرائيلية. عمليًا عزّزت اتفاقية أوسلو الإقصاء والعزلة والاغتراب لدى المواطنين العرب في ظل إقصائهم عن الأجندة الإسرائيلية وأجندة الحركة الوطنية الفلسطينية على حد سواء**».[٨]

وفي مقابلة مع مجلة الدراسات الفلسطينية، أسابيع قليلة بعد الإعلان عن اتفاق أوسلو، قال المحاضر في جامعة بير زيت وابن قرية نحف الجليلية د. عبد السلام عبد الغني: «**بحسب الاتفاق، فلن تقوم دولة فلسطينية أبدًا**» وأضاف: «**نرى ونشعر بأن الاتفاق يستثني فلسطيني الجليل والمثلث والنقب، وجميع اللاجئين.. ويساعد الاتفاق كذلك في دعم مشروع «الأسرلة».. (و)نرى أنه من واجب الفلسطينيين في الداخل الوقوف يدًا واحدة لمعارضة الاتفاق**» وحذّر عبد الغني من أن: «**السلطة الفلسطينية التي ستقام ستتجه**

بعلاقاتها إلى المؤيدين، الذين يعملون على اعتبار عرب الداخل جزءًا من إسرائيل. وستصبح المطالبة بأية حقوق قومية لفلسطينيي الداخل تطرفًا ومزاودة (مزايدة) على م. ت. ف.، في الوقت الذي لم يتغير الموقف قيد أنملة. ولو كان هناك إمكان أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة الغربية والقطاع، لأيّدنا الاتفاق». وعدد عبد الغني أسباب معارضة اتفاق أوسلو، مشيرًا إلى أنه أجّل قضايا فلسطين الجوهرية: القدس والحدود والدولة واللاجئين، ولأنه يتجاهل وحدانية الشعب الفلسطيني ويكرّس تجزئته، وشدّد على أنّ: « **أكبر مشكلة في الاتفاق ككل هي عدم وجود مرجعية، فأي خلاف يثار بعد خمسة أعوام يبقى رهنًا بحسن النيات الإسرائيلية. ونحن، الفلسطينيين الذين عشنا تحت الاحتلال منذ سنة ١٩٤٨، نعرف سوء النيات الإسرائيلية. ولا يمكن لأي فلسطيني أن يراهن على الحركة الصهيونية».**[٩] ويعكس هذا الموقف رأي غالبية معارضي أوسلو في الداخل وكان من بينهم عزمي بشارة ورائف زريق ومحمد ميعاري وزهير صبّاغ ورجا إغبارية وعوض عبد الفتاح.

في المقابل، إن اختزال موقف قيادات الداخل الفلسطيني من اتفاق أوسلو في أنّه همش الفلسطينيين في إسرائيل فيه نوع من التجنّي عليها، وكأن الشأن الفلسطيني العام لا يهمّها كثيرًا. في الواقع، لم يختلف النقاش في الداخل الفلسطيني بشأن أوسلو، عمّا دار في أجزاء أخرى من الشعب الفلسطيني، الذي انقسم بين من أيد ودعم ومن تحفّظ على الاتفاق. وحتى أن الاصطفافات السياسية، التي نجمت عن أوسلو تأثّرت بالخلاف المبدئي العام حوله، وليس فقط بإسقاطاته على المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر. أمّا بشأن التهميش، فمن المهم الإشارة إلى أن تهميش فلسطينيي الداخل من قبل الحركة الفلسطينية الوطنية لم يكن من «اختراع» أوسلو، بل كان قائمًا قبله، ولم يفاجأبه أحد، إذ لم يكن من المتوقّع، في ظل التصريحات السابقة والمقترحات السياسية التي كانت مطروحة ، بأن تكون قضية الداخل ضمن المفاوضات ومشاريع الحل. ومع ذلك كانت صدمة معيّنة ومردّها إلى أن الإحساس بالتهميش قد طفا على السطح، وأن حدوث الشيء فعلًا على أرض الواقع أشدّ أثرًا بكثير من كلام يؤوّل بأنه يحمل التهميش.

مقتل رابين ١٩٩٥

بعد انتخابات عام ١٩٩٢، وقبل اتفاق أوسلو، استندت حكومة رابين على دعم من الخارج من الجبهة بقيادة توفيق زياد (٣ نواب) والحزب الديمقراطي العربي بقيادة عبد الوهاب دراوشة. كان هؤلاء النواب خارج الحكومة الإسرائيلية، والائتلاف الحاكم، لكنهم كانوا يصوتون دعمًا لقراراتها المتعلقة باتفاق أوسلو في جلسات الكنيست. وكان تصويت النواب العرب مع الحكومة عاملًا حاسمًا في تمرير اتفاق أوسلو. وقد حظي هذا الموقف بدعم وتشجيع من القيادة الفلسطينية، التي «ثمّنت» وزن التمثيل البرلماني العربي وإمكانيات الاستفادة منه في «العملية السلمية».

سبق اغتيال رابين، حملة تحريض شعواء ضد حكومته لاعتمادها على أعضاء الكنيست العرب، وتمريرها لاتفاق أوسلو بلا أغلبية يهودية، إضافة إلى «التفريط» بأجزاء من «أرض إسرائيل». وقد اعتبرت حكومة رابين، بنظر اليمين، «غير شرعية» لاعتمادها على أصوات العرب. وبالطبع هناك بون شاسع بين اعتبار رئيس الحكومة نفسه «غير شرعي» وبين معارضة بعض أفعاله، حتى لو اعتبرت غير مشروعة.

في يوم الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٥ جرت في الساحة الكبرى في مدينة تل أبيب مظاهرة ضخمة بعنوان «ضد العنف من أجل السلام»، شارك فيها عشرات الآلاف، وألقى فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحق رابين، كلمة أكّد فيها على التزامه باتفاق أوسلو ونبذه للعنصرية ولعنف اليمين. وبعد أن انتهت المظاهرة واتجه رابين إلى سيّارته، أطلق يغئال عمير، الرصاص عليه وأرداه قتيلًا، وهناك من يعتقد أن رصاصات عمير وأدت اتفاق أوسلو عمليًا،

لكـن بـلا شـك كان لرصاصـات عمـير أثـر بالـغ عـلى عمليـة أوسـلو وعـلى المجتمـع الإسرائيـلي، وكذلـك عـلى تداعيـات القضيـة الفلسـطينية عـلى كافـة الصعـد. وكان لمقتـل رابـين أيضًـا تأثـير مهـم عـلى فلسـطينيي الداخـل وعـلى مـآلات قضاياهـم.

وإذا كان اغتيـال رابـين مـن تبعـات المعارضـة اليمينيـة الشـديدة لاتفـاق أوسـلو، فـإن شرعيـة الاغتيـال تكمـن أساسًـا في عـدم اعتبـار رابـين رئيـس حكومـة عاديًـا، بكونـه يجلـس عـلى كـرس الحكـم بشـكل غـير شرعـي لأنـه يعتمـد عـلى أصـوات العـرب ويفتقـد أغلبيـة يهوديـة. وقـد كان لمـيراث يغئـال عمـير السـياسي، تأثـير كبـير عـلى تعامـل النظـام السـياسي الإسرائيـلي مـع التمثيـل السـياسي العربـي، حيـث ابتعـد شـمعون بيريـس عـن النـواب العـرب، وهـذا مـا فعلـه إيهـود بـراك بعـد فـوزه بانتخابـات ١٩٩٩. فـإذا كان التحالـف مـع العـرب يـؤدّي إلى اسـتقطاب واغتيـال فمـن المفضّـل (بنظرهمـا) الابتعـاد عنـه.

لقـد أثّـرت التحـوّلات السياسـية في إسرائيـل بعـد اغتيـال رابـين عـلى المكانـة السياسـية للفلسـطينيين في إسرائيـل. وأوّل هـذه التحـوّلات كان الانتقـال مـن رغبـة في سـلام مـع العـرب والفلسـطينيين (وفـق الـشروط الإسرائيليـة) إلى مسـعى لسـلام بـين اليهـود. والسـبب أن رسـالة الاغتيـال كانـت أن العمليـة السياسـية تنـذر بزيـادة الاسـتقطاب وحـرب أهليـة، والاسـتنتاج هـو العـودة إلى «الوحـدة القوميـة» وتغليـب السـلم الداخـلي عـلى السـلام الخارجـي. وقـد أثّـر هـذا المـزاج السـياسي في الـرأي العـام والمجتمـع الإسرائيـلي، عـلى الفلسـطينيين داخـل الخـط الأخـضر، وأدّى تلقائيًـا إلى المزيـد مـن الإقصـاء والتهميـش والتمييـز. وقـد ذهبـت حملـة نتنياهـو الانتخابيـة عـام ١٩٩٦، إلى تهميـش المواطنـة وتأكيـد شـعار «نتنياهـو جيّـد لليهـود»، مـا يعنـي تلقائيًـا اسـتبعاد العـرب وإبقـاء «الجيّـد» لليهـود.

لقـد ضرب اغتيـال رابـين أوهـام الاندمـاج والمشـاركة في الحكـم لـدى النخـب السياسـية العربيـة المتنفّـذة، وأنهـى حقبـة الكتلـة المانعـة، التـي تميّـزت بزيـادة ميزانيـات التطويـر في مجـالات عديـدة، مـع الإبقـاء عـلى جوهـر سياسـات التمييـز العنـصري تجـاه فلسـطينيي الداخـل. وقـد أحسّـت الكثـير مـن القيـادات العربيـة بخسـارة فادحـة بسـبب الاغتيـال. وشـارك قـادة كل الأحـزاب العربيـة (التـي كانـت قائمـة آنـذاك) في تقديـم التعـازي، مـا عـدا قيـادات حركـة أبنـاء البلـد.

في كتابـه «سـلام متخيّـل» يناقـش ليـف غرينـبرغ السـؤال الـذي طـرح بعـد اغتيـال رابـين: «كيـف يهـودي يقتـل يهـودي؟»، ويكتـب بـأن طـرح السـؤال «أخـرج فـورًا العـرب مـن الخطـاب ومـن الموقـع السـياسي الشرعـي بمجـرد صياغتـه».[١٠] وقـد طـرح هـذا السـؤال بشـكل واسـع، وهـو يعنـي عمليـاً أنّـه مـن الممكـن فهـم أن يقتـل اليهـودي عربيًـا، لكـن مـن غـير المقبـول أن يقتـل يهوديًـا. ومـن الواضـح أن الأجـواء السياسـية، التـي أعقبـت اغتيـال رابـين شـهدت تراجعًـا عـن اللبرلـة والانفتـاح المحدوديـن، والعـودة بقـوّة إلى فكـرة القبيلـة اليهوديـة، ومحاولـة توحيدهـا مـن خـلال تأجيـج العـداء لـكل مـا هـو فلسـطيني وعربـي، بمـا في ذلـك الفلسـطينيين في الداخـل، الذيـن دفعـوا دائمًـا ثمـن الخـلاف والاتفـاق في المجتمـع اليهـودي الإسرائيـلي.

مؤتمر المساواة ١٩٩٦

في ظـل اتفـاق أوسـلو ومـا رافقـه مـن أسـئلة وجودية وشـعور بالتهميـش وخشـية مـن تفـشّي الأسرلـة، ولـدت حاجـة، كـردة فعـل، لبنـاء حالـة وطنيـة بـين أوسـاط فلسـطينيي الداخـل، ومنـح القضايـا الحياتيـة والمطلبيـة والحقـوق الأساسـية الفرديـة والجماعيـة، بعـدًا وطنيًـا. وعـلى هـذا الأسـاس جـرى عقـد «مؤتمـر المسـاواة»، يومـي ١٣-١٤ كانـون الأول ١٩٩٦ في مدينـة النـاصرة، وقامـت بتنظيمـه وبـادرت إليـه اللجنـة القطرية لرؤسـاء السـلطات المحليـة العربيـة ولجنـة المتابعـة العليـا، تحـت عنـوان «مـن أجـل الحقـوق القوميـة والمدنيـة والتطـوّر الحـر عـلى أرض الآبـاء والأجـداد». وتكمـن أهميـة هـذا المؤتمـر بأنّـه شـكّل محاولـة لتحـرّك جماعـي في ظـل المتغـيّرات التـي فرضتهـا أوسـلو عـلى الفلسـطينيين في إسرائيـل، وبأنّـه حـدّد قضيـة المسـاواة كقضيـة مركزيـة في ظـل هـذه المتغـيّرات.

وقـد طرحـت فكـرة المؤتمـر بدايـة العـام ١٩٩٤، ردًّا عـلى اتفاقيـة أوسـلو وعـلى مـا أثارتـه مـن أسـئلة عنـد

في ظل اتفاق أوسلو وما رافقه من أسئلة وجودية وشعور بالتهميش وخشية من تفشّي الأسرلة، ولدت حاجة، كردة فعل، لبناء حالة وطنية بين أوساط فلسطينيي الداخل، ومنح القضايا الحياتية والمطلبية والحقوق الأساسية الفردية والجماعية، بعدًا وطنيًا. وعلى هذا الأساس جرى عقد «مؤتمر المساواة»، يومي ١٣-١٤ كانون الأول ١٩٩٦ في مدينة الناصرة.

النخب السياسية والفكرية في الداخل الفلسطيني. وجرى التحضير له لأشهر طويلة وترأس اللجنة التحضيرية الدكتور حنّا سويد، رئيس مجلس عيلبون حينها، وكان ممثلًا لسكرتاريا اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية. لم يشارك أعضاء الكنيست العرب من الأحزاب الصهيونية في التحضير للمؤتمر لكنّهم حضروه، فقد كانوا حينها أعضاء في لجنة المتابعة. كما لم يشمل النص تطرّقًا لحل القضية الفلسطينية بسبب خلافات في الموقف بين الأحزاب والحركات السياسية المشاركة في المؤتمر.

شارك في صياغة نص كتاب المؤتمر كل من د. حنّا سويد، رئيس اللجنة التحضيرية، وعبد عنبتاوي سكرتير اللجنة القطرية ولجنة المتابعة (حينها)، والمرحوم د. أحمد سعد عن الجبهة، والدكتور عزمي بشارة عن التجمع ورجا إغبارية عن حركة أبناء البلد والمرحوم عبد الحكيم مفيد عن الحركة الإسلامية. وساد خلاف شديد حول اتفاق أوسلو بين الأحزاب المشاركة فجاءت النصوص توافقية، لم تعبّر لا عن دعم ولا عن معارضة، وجاء التطرق إلى أوسلو بلغة تحليلية وصفية وليس بيانية نقدية أو داعمة. وعلى الرغم من عدم الاتفاق على رؤيا لحل القضية الفلسطينية، فقد كان هناك إجماع حول القضايا التفصيلية، وتضمن كتاب «مؤتمر المساواة» تسعة أبواب هي: الهوية القومية والجوانب السياسية، الأرض والتنظيم والقرى غير المعترف بها والمهجّرون وضريبة الأملاك، الأوقاف والمقدسات، السلطات المحلية وممارسات سياسة التمييز القومي، المواطنون العرب في المدن المختلطة، التعليم العربي بين الموجود والمنشود، مسح الخدمات الصحية في الوسط العربي، الفقر والخدمات الاجتماعية في الوسط العربي والمرأة العربية في إسرائيل وسياسة التمييز القومي.

وجاء في الملخصّات التي أقرها «مؤتمر المساواة» بأنّه يجب الأخذ بعين الاعتبار طابع المستجدات والمتغيّرات الحاصلة والمرتقبة في المجتمع الإسرائيلي وعلى ساحة الصراع الإسرائيلي-العربي-الفلسطيني. ويبدو أن هذه المتغيّرات وبالأخص اتفاق أوسلو كانت عاملًا حاسمًا في التركيز على قضية المساواة وشحنها بشحنة وطنية، حتى لا تكون أوسلو مدخلًا للهرولة في الأسرلة. وجرى التطرّق في الوثيقة نفسها إلى الأوضاع التي نشأت بعد اتفاق أوسلو: **«القضية المركزية التي تواجهها جماهيرنا العربية منذ نكبة ١٩٤٨ وتشريد الشعب الفلسطيني وقيام دولة إسرائيل هي سياسة التمييز القومي المنهجية الرسمية.. والقضية المركزية هذه رافقها دائمًا ويرافقها السؤال المركزي الملح: كيف نحدد طابع هويتنا ومطالبنا في موضوع المساواة؟ وما هو موقع الجماهير العربية في المجتمع الإسرائيلي في ظل المتغيّرات الحاصلة، خاصة اليوم في ظل العملية السلمية وبداية مرحلة تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية واتفاقات أوسلو مع م. ت. ف. والسلطة الفلسطينية وإسقاطاتها على كفاح الجماهير العربية من أجل المساواة وتحديد موقعها في البنية السياسية – الاجتماعية في إسرائيل؟».**[١١]

لقد جاءت اللغة السياسية لهذه الوثيقة خليطًا بين الخطاب التقليدي للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والخطاب الجديد، حينها، للتجمّع الوطني الديمقراطي، كما تأثّرت هذه اللغة بالمتغيرات

والمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال جاء في الصفحة الثانية من كتاب المؤتمر: «**إن نضالنا من أجل حقنا كأقلية قومية لها الحق بالمساواة (لغة المؤتمر الـ ١٨ للحزب الشيوعي الإسرائيلي) وفي صياغة القرار السياسي والاقتصادي المتعلق بتطور المجتمع والجماهير العربية (بنود المواثيق الدولية بشأن حقوق الأقليات) يرتبط عضويًا بالنضال لتغيير الطابع الإثني المبني على سياسة التمييز القومي المنهجية، ومن أجل أن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها (خطاب التجمع)**». مع الإشارة إلى أن التجمّع لاحقًا لم يعد يذكر إسرائيل في هذا السياق، على اعتبار أن دولة لكل مواطنيها لن تعود دولة صهيونية استعمارية، بل كيان سياسي جديد كلّيًا.

وجرى تحت عنوان «المرحلة الجديدة وإسقاطاتها»، التطرّق في الكتاب إلى مرحلة ما بعد أوسلو مع صياغات سياسية مثل: «**أهمية العلاقة الجدلية بين المعركة من أجل السلام العادل الإسرائيلي الفلسطيني العربي والمعركة من أجل المساواة التامة للجماهير العربية في وطنها.. وهذا الربط العضوي.. ساعد في بلورة وزنها النوعي السياسي وهويتها كقوّة ديمقراطية مناضلة في إسرائيل من أجل السلام العادل**».

أما بالنسبة لاتفاق أسلو نفسه، فقد جاء في الكتاب: «**رحّبت غالبية الجماهير العربية بالعملية السياسية في المنطقة، كما رحّبت باتفاق أوسلو المرحلي كمدخل لتسوية سلمية تؤدّي إلى حل عادل وثابت.. وتفتح آفاقًا جديدة لكفاح الجماهير العربية من أجل المساواة في دولة إسرائيل. فموضوعيًا، إنجاز التسوية العادلة يخلق ظروفًا ومناخًا أفضل في إسرائيل لمواجهة سياسة التمييز القومي والعنصري وتركيز وتجنيد أوساط واسعة من الجماهير الشعبية اليهودية والعربية في المعركة من أجل بناء مجتمع المساواة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي**».[١٢]

وحين جرى في العام ٢٠٢٠، نقاش حول الصيغة النهائية لدستور لجنة المتابعة، لم تستطع اللجنة التوصّل إلى معادلة سياسية تجمع عليها كافة الأحزاب والحركات، فجرت العودة إلى مؤتمر المساواة وتم التوافق على أوراقه كمرجعية سياسية وبرامجية عامة، مع إبقاء الباب مفتوحًا لتعديلات. وجاء في نص الدستور ما يأتي:

«الباب السادس (المرجعية السياسية)

١. اعتبار توصيات وقرارات المؤتمر العام للجماهير العربية في إسرائيل (مؤتمر المساواة- ١٩٩٦ – الناصرة)، وتحديدًا باب الهوية القومية والجوانب السياسية (الكتيّب: صفحة ١ إلى ٨)، كمرجعية سياسية وبرامجية عامة، ضمن مرجعيات أخرى يتفق عليها، وكأهداف استراتيجية للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل.

٢. يبحث المجلس المركزي في جلساته القادمة المرجعية السياسية للجنة، بعد إعادة قراءة وصياغة الورقة السياسية أعلاه، والبتّ النهائي بها، كمرجعية سياسية، كما ورد في البند (١)».[١٣]

لم تبحث لجنة المتابعة صياغة مرجعيات أخرى، وبالتالي لم يجر البت النهائي بمسألة المرجعية السياسية للجنة المتابعة. وتبقى «ملخصّات الأبحاث والدراسات وأوراق العمل وتوصياتها»، التي صدرت في كتيّب عن مؤتمر المساواة، الوثيقة السياسية الوحيدة التي يرد ذكرها كمرجعية سياسية عامة للجنة المتابعة، التي هي الهيئة العليا لفلسطينيي الداخل وممثلهم المتفق عليه.

مسيرة العودة الأولى ١٩٩٨

يشكّل مهجّرو الداخل الفلسطيني نحو ربع السكان في مناطق الـ ٤٨، ومع مرور الزمن زاد عددهم ولم ينقص ارتباطهم ببلداتهم التي هجّروا منها خلال النكبة وبعدها. وفي أعقاب اتفاق أوسلو

ساد الإحساس لديهم ولدى قياداتهم بأن الحركة الوطنية الفلسطينية قد تخلت عن قضيتهم، وأثار الاتفاق لديهم أسئلة حول مصيرهم ومآلات قضيتهم. وبعد إقامة لجنة مبادرة تحضيرية، بعيد مؤتمر مدريد، جرى عام ١٩٩٥ عقد مؤتمر للجان المهجرين المحلية في مدينة طمرة شارك فيه ٣٠٠ مندوب، مثّلو ٣٠ بلدة مهجّرة، وجرى الإعلان عن إقامة لجنة قطرية للمهجّرين. وفي مقابلة، وردت في تقرير لموقع قناة الميادين، قال المرحوم أمين محمد علي (أبو عرب) من بلدة صفّورية المهجّرة ومن مؤسسي اللجنة:

«نحن أسسنا «جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين».. على إثر اتفاقية أوسلو التي امتنع فيها المفاوض الفلسطيني عن طرح قضية مهجري الداخل، واعتبرها الإسرائيليون قضية داخلية. وغيبت قضية المهجرين عن طاولة المفاوضات. جمعنا بعضنا وأعلنا أن قضية المهجرين نحن مسؤولون عنها، لا شخص محدد، ولا حزب، ولا منظمة، ولا حكومة، ولا دولة، ولا أحد».[١٣]

وأورد التقرير الصحافي نفسه أقوال المحامي واكيم واكيم من قرية البصّة المهجرة ومن قياديي جمعية المهجرين:

"في أعقاب إخراج فلسطينيي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ من إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، قامت المجموعة الأولى للمبادرة بأخذ زمام الأمور بأياديها.. وتمّ الإعلان عن قيام لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين، وجرى عقد العديد من الاجتماعات في مختلف التجمعات العربية، ودخل العشرات من لاجئي الداخل في الإطار التأسيسي، وتعززت الفكرة، واحتضنها كثيرون».[١٤]

وكان النشاط الجماهيري القطري الأول لإحياء ذكرى النكبة في الداخل لجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين وكان «مسيرة العودة» الأولى إلى قرية الغبسية شرقي عكا ١٩٩٨، وفي السنة التي تلتها نظمت المسيرة في صفّورية قرب الناصرة وأصبحت بعدها نشاطًا سنويًا يشارك فيه الآلاف وتقوم بتنظيمه جمعية المهجّرين ولجنة المتابعة العليا. لقد أصبح إحياء ذكرى النكبة سنويًا من أهم فعاليات الداخل الفلسطيني، وقد بدأت في التسعينيات وهي مستمرة حتى اليوم وتبرز فيها مشاركة شبابية واسعة.

الجمعيات الأهلية

وصل عدد الجمعيات الأهلية العربية، التي جرى تأسيسها في التسعينيات إلى ١٠٦٩ جمعية. وقد أقيم في تلك الفترة عدد من الجمعيات القطرية المركزية، التي تأثّر المبادرون إليها باتفاق أوسلو وبالمزاج الجماهيري والسياسي السائد بعد الإعلان عنه، كما تأثّروا بنهوض خطاب الحقوق الجماعية وحقوق الأقلية الأصلانية على المستوى الدولي، وتميّزت تلك المرحلة بزيادة ملحوظة في استعداد صناديق الدعم، بدوافع مختلفة، لتمويل مشاريع جماهيرية عند فلسطينيي الداخل.

وهكذا تضافرت ثلاثة عوامل صبّت باتجاه إقامة مؤسسات أهلية جديدة: أولًا، العامل السياسي وطرح سؤال: ما العمل بعد أوسلو؟ ثانيًا، العامل الشخصي المتمثل بابتعاد نشطاء معروفين وذوي خبرة عن العمل الحزبي وبحثهم عن دور بديل، وثالثًا، توفّر الدعم المالي من صناديق أوروبية وأميركية وعربية.

وأشارت همّت زعبي إلى الارتفاع الملحوظ في عدد الجمعيات النسائية والنسوية في المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر في فترة التسعينيات، ونوّهت إلى الانفصال عن المؤسسات النسوية اليهودية لأسباب يعود بعضها إلى **«التغييرات السياسية الحاصلة في القضية الفلسطينية ومنها توقيع اتفاقية أوسلو، التي تجاوزت الفلسطينيين في الداخل، وأوصلت القيادتين السياسية والاجتماعية إلى قناعة بضرورة المباشرة في صياغة مشروعهم الوطني بأنفسهم».**[١٥]

وكتبت جنان عبدة بأن العمل الأهلي في تلك الفترة شهد **«تحوّلات ونقلات نوعية في الأجندة**

وفي الطرح، وجاء متأثّرًا بالوضع السياسي العام، وخصوصًا بعد اتفاقيات أوسلو وما رافقها من تحوّلات.. وشهدت التسعينيات بدء العمل بتطوير مجتمع مدني موازٍ في إسرائيل» وأضافت بأنه برز بعد أوسلو «**دور المرافعة الدولية والحقوق الجماعية وبناء المؤسسات، وقامت في تلك الفترة منظمات حقوقية ووطنية تعمل في قضايا الأرض والهوية.**»[١٦]

ومن الملفت للانتباه أن معظم المؤسسات الأهلية الكبرى المعروفة اليوم، تأسست في التسعينيات في ظلال أوسلو. ولعل الجمعية الكبيرة الوحيدة التي كانت قائمة قبل أسلو بسنوات طويلة هي جمعية الجليل، والبقية قامت بعد أوسلو، ومنها: مركز عدالة ١٩٩٦، ومركز مساواة ١٩٩٧، وسوار ١٩٩٧، وكيان ١٩٩٨، ونساء ضد العنف ١٩٩٢، ومدى الكرمل ١٩٩٩، وجمعية الثقافة العربية ١٩٩٨، والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب ١٩٩٧، ولاحقًا أقيم مركز التخطيط البديل عام ٢٠٠٠. كانت تلك الفترة مرحلة تأسيسية للعمل الأهلي الفلسطيني في الداخل، وهو بشكل عام لا يزال بالتركيبة نفسها حتى اليوم. أمّا بالنسبة للجمعيات الإسلامية، فيبدو أنّ إقامتها لم تتأثر كثيرًا باتفاق أوسلو مباشرة، والحدث المهم المتعلق بها في التسعينيات كان انشقاق الحركة الإسلامية بين شمالية وجنوبية وانتقال ارتباط الجمعيات بإحدى الحركتين.

وكانت الأجندة التي طرحتها غالبية الجمعيات، التي أقيمت في حقبة أوسلو، هي نفسها الأجندة التي برزت في العمل السياسي، وفي مقدمتها التركيز على بناء الذات الوطنية، والمحافظة على الهوية، وتحدّي الطابع الصهيوني للدولة، والمطالبة بالحقوق الجماعية كأقلية قومية أصلانية. مركز عدالة مثلًا: «**يسعى نحو دفع الحقوق على الأراضي، التخطيط والمسكن، الحقوق المدنيّة، الحقوق السياسية، الحقوق الثقافية، الحقوق الدينية، حقوق النساء وحقوق الأسرى**»،[١٧] ومركز مساواة يؤكّد بأنّه يهدف إلى: «**تحصيل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية للعرب الفلسطينيين المواطنين في اسرائيل، والاعتراف بهم كأقلية قومية أصلية لها خاصيتها القومية، الثقافية والتاريخية**».[١٨] لغة الحقوق الجماعية عمومًا أخذت زخمًا كبيرًا بعد اتفاق أوسلو في إطار محاولات البحث عن صيغ جديدة لتحديد مكانة فلسطينيي الداخل في العلاقة مع الدولة ومع الحركة الوطنية الفلسطينية.

انتخابات ١٩٩٦ ورسم الخارطة الحزبية

الحالة الحزبية القائمة اليوم (في العام ٢٠٢٣) هي نتاج اصطفافات وإعادة ترتيبات نتجت في ظل اتفاق أوسلو، وبالأخص عشية الانتخابات البرلمانية التي تلته. جرت تلك الانتخابات عام ١٩٩٦ وعشيتها دخلت الساحة ثلاث قوى سياسية جديدة، هي: التجمّع الوطني الديمقراطي المعارض لاتفاق أوسلو، والحركة الإسلامية الجنوبية المؤيّدة له، والحركة العربية للتغيير المؤيّدة له أيضًا، والتي انسحبت من الانتخابات في اللحظة الأخيرة لتعود وتخوضها في مرحلة لاحقة. كانت تلك لحظة مؤسسة وفارقة في تاريخ العمل السياسي الفلسطيني في الداخل، إذ لم تقم من بعدها إلى اليوم أحزاب سياسية وازنة، وإلى اليوم بقيت الأحزاب الثلاثة «الجديدة» مع الجبهة هي الأحزاب العربية المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وحصلت هذه الأحزاب الثلاثة مجتمعة على نحو ٧٥٪ من أصوات التي فازت بها الأحزاب العربية في الانتخابات الأخيرة التي جرت مطلع تشرين الثاني ٢٠٢٢، وحصلت الجبهة على البقية. ويمكن القول إن الأحزاب السياسية الفاعلة اليوم في الداخل الفلسطيني، إمّا تأسست في أعقاب أوسلو في منتصف التسعينيات، تأييدًا أو معارضة له، وإمّا تعرضت لتغيّرات وازنة في تلك الفترة. وكذلك فإن معظم الجمعيات الأهلية القطرية الكبيرة تأسست في حقبة ما بعد أوسلو (المقصود حتى نهاية التسعينيات). وكان لاتفاق أوسلو أثر كبير جدًّا في تطوّر الخطاب والفعل السياسي في الداخل الفلسطيني، إلى جانب عوامل أخرى كانت غالبًا أقل شأنًا.

الحالة الحزبية القائمة اليوم (في العام ٢٠٢٣) هي نتاج اصطفافات وإعادة ترتيبات نتجت في ظل اتفاق أوسلو، وبالأخص عشية الانتخابات البرلمانية التي تله. جرت تلك الانتخابات عام ١٩٩٦ وعشيتها دخلت الساحة ثلاث قوى سياسية جديدة، هي: التجمّع الوطني الديمقراطي المعارض لاتفاق أوسلو، والحركة الإسلامية الجنوبية المؤيّدة له، والحركة العربية للتغيير المؤيّدة له أيضًا.

التجمع الوطني الديمقراطي

بدأ مشروع إقامة التجمّع عام ١٩٩٥، وجرى إتمامه عام ١٩٩٦ بعد عقد المؤتمر التأسيسي وانتخاب قائمة لخوض انتخابات الكنيست. وجاءت إقامته، بشكل أساسي، ردًّا على اتفاقية أوسلو وأثرها في إضعاف الحركات الوطنية داخل الخط الأخضر وتشجيع عملية الأسرلة والاندماج في هوامش المجتمع الإسرائيلي.

لم يكن التجمّع قائمًا عند الإعلان عن اتفاق أوسلو، لكن معظم القيادات، التي شاركت في إقامته لاحقًا، عبّرت عن مناهضتها الفورية للاتفاق بسبب اعتبارات وطنية فلسطينية عامّة وليس فقط بسبب «تهميش» فلسطيني الداخل. وبعد إقامته كانت مواقف التجمّع وقياداته معارضة بشدّة لاتفاق أوسلو ونهجه، وذلك لأنه بلا مرجعية ولأنّه أجّل المسائل المهمّة في قضية فلسطين ومنها قضايا القدس واللاجئين والحدود والدولة، وتجاهل تمامًا قضية فلسطينيي الداخل، استمرارًا لتجاهلهم عند طرح مشروع التسوية وحل الدولتين.

وفي مقابلة مطوّلة صدرت في كتاب «نفي المنفى»، يروي د. عزمي بشارة ظروف إقامة التجمّع، ويظهر تأثير اتفاق أوسلو وتداعياته في ما يتعلق بنشوء هذ الحزب: «**محاولات كثيرة جرت لإعادة تنظيم الحركة الوطنية في أراضي ١٩٤٨ غداة اتفاق أوسلو. ويعود سبب ذلك بدرجة رئيسة إلى إرباك اتفاقات أوسلو الحركة الوطنية وإضعافها، (و) بعد اتفاق أوسلو وبدء التطبيع الفلسطيني مع إسرائيل من جهة، وشرعنة أسرلة عرب الداخل من جهة أخرى، كان علينا أن نفكّر بمخارج من مأزق الحركة الوطنية. كان هناك مستقلون تركوا الحزب الشيوعي والجبهة على خلفيةٍ وطنية، كما كان هناك من ارتبط سياسيًا على الأقل بحركة فتح، كما كانت لقسم آخر صلات سياسية بالجبهة الشعبية. وكانوا جميعًا في مرحلةٍ ما متأثرين بالتيارات الناصرية من دون أن يكون لهم ارتباط تنظيمي بها**» وأضاف: «**راحت قوى مبعثرة من بقايا الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل تلتقي، وشرعنا في اجتماعاتٍ نفكّر فيها في كيفية العمل بعد إبرام اتفاق أوسلو. بدأنا نلاحظ عودة بعض الفلسطينيين إلى الأحزاب الصهيونية، وعدم الخجل من تنظيم انتخابات تمهيدية واسعة النطاق للأحزاب الصهيونية في المناطق العربية. وكان لي رأي آنذاك، اعتمدته لاحقًا الأغلبية الساحقة من قوى الحركة الوطنية التي بدأت تتشاور جديًّا، ويتلخص هذا الرأي في أنه يجب أن نبدأ بخطابٍ جديد تمامًا، حيث يأخذ في الحسبان الهوية العربية الفلسطينية وقضية فلسطين ومصالح المواطنين العرب، وارتباطهم الحياتي بالواقع اليومي للناس، ومعاش الناس**».[١٩]

كثير من القوى الوطنية بعد أوسلو كانت محبطة ومبعثرة وكانت إستراتيجية التجمع المركزية هي لم شمل الحركة الوطنية، فشارك في تأسيسه أعضاء من حركة ميثاق المساواة (التي شملت أساسًا أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي) ومن الحركة التقدمية، ومن أبناء البلد ومن حركات وطنية محلية في الطيبة والطيرة وأم الفحم والجامعات. وما جمعهم جميعًا كان برنامجًا سياسيًا جديدًا، يعتمد أساسًا

مبدأ «هوية قومية ومواطنة كاملة»، وما يشتق منه من برامج ومشاريع ورؤى وبوصلات، وبشكل خاص مشروع دولة لكل مواطنيها كبديل لنظام الدولة اليهودية الاستعماري الإثني، ومطلب الحكم الذاتي الثقافي ومشروع تنظيم فلسطيني الداخل على أساس قطري وقومي عبر الانتخاب المباشر للجنة المتابعة العليا، وبناء المؤسسات الوطنية واعتماد برامج حفاظ على الهوية وتربية وطنية. وكان الإطار العام لكل هذا هو طرح مشروع سياسي شامل ومتكامل وبناء حالة وطنية في الداخل، وسد الطريق على الأسرلة والصهينة، بعد اتفاق أوسلو الذي جعل فلسطينيي الداخل يشعرون أن لا مكان لهم في الحل المطروح للقضية الوطنية الفلسطينية، ما زاد الحاجة إلى المحافظة على الهوية وتعزيزها.

بعد الانتهاء من عملية التأسيس، دخل التجمّع في تحالف مع الجبهة في انتخابات ١٩٩٦، وحصلت القائمة على خمسة مقاعد برلمانية منها مقعد للتجمع. وتحوّل التجمع إلى حزب جماهيري مركزي له تأثير على الساحة السياسية الفلسطينية في الداخل، وبالأخص عبر انتشار خطابه السياسية إلى نطاق أوسع بكثير من حجم الحزب.

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

في مطلع التسعينيات، عانى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، المركّب المركزي في الجبهة، من أزمة حادّة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، ورفضت قيادة الحزب الشيوعي بشدّة أجراء أي تغيير في التوجّهات الفكرية والتنظيمية. في تلك الفترة استقال الكثيرون من الحزب وبدأوا البحث عن عنوان سياسي بديل، وانضم قسم منهم إلى حركة «ميثاق المساواة» وشاركوا لاحقًا في تأسيس التجمّع الوطني الديمقراطي.

لم يؤدّ اتفاق أوسلو إلى تغييرات مهمة في برنامج الجبهة ونهجها، لكنه أثّر عليها كثيرًا، ويمكن الإشارة إلى بعض النقاط بهذا الخصوص:

بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، أصبحت هي مرجعية الجبهة، بعد انهيار المرجعية السوفييتية.

لقد كانت الجبهة قبل ذلك داعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولقيادتها، لكنّها لم تتردد في الوقوف ضدها في بعض المحطّات منها مثلًا معارضتها عام ١٩٨٥ لاتفاق عمّان بين م.ت.ف. والأردن وتنظيم نشاطات ضده.

أصبح موقف الجبهة بعد أوسلو هو دعم أي اتفاق تتوصّل إليه القيادة الفلسطينية مع إسرائيل.

كانت الجبهة قبل اتفاق أوسلو جزءًا من الكتلة المانعة الداعمة لحكومة رابين، التي شُكّلت بعد انتخابات العام ١٩٩٢. وشارك نواب الجبهة الثلاثة في دعم اتفاق أوسلو وساهموا في تمريره في الكنيست بتشجيع من القيادة الفلسطينية. وفي كل المعارك الانتخابية بعد أوسلو، كانت الجبهة على تنسيق مع القيادة الفلسطينية في رام الله بشأن التحالفات المطلوبة والممكنة.

شارك عدد من المنسحبين من الجبهة والحزب الشيوعي في إقامة التجمّع الوطني الديمقراطي، الذي قام ردًّا على اتفاق أوسلو، وأدّت المنافسة مع التجمّع إلى تغيير معيّن في خطاب الجبهة السياسي باتجاه أكثر راديكالية في القضايا الوطنية والقومية.

كانت الجبهة ولا تزال، العامل المركزي في صد ومنع محاولات إعادة بناء لجنة المتابعة وتحويلها إلى هيئة منتخبة من قبل الفلسطينيين في إسرائيل، وهي مطالب جاءت في النصف التسعينيات ضمن موجة الرد على اتفاق أوسلو.

أيّدت الجبهة اتفاق أوسلو وقد عبّر عن ذلك نظير مجلي، رئيس تحرير الاتحاد، في الفترة التي أُعلن فيها عن اتفاق أوسلو: «**أؤيد الاتفاق، أولاً لكونه اتفاقاً بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وثانياً لكونه اتفاق إعلان مبادئ، وثالثاً لأني لا أجد أي بديل أفضل منه.. في هذه الأوضاع التعيسة، يُعرض على شعبنا حل مرحلي جزئي يستطيع أن يخفف من المعاناة وأن يزيل الاحتلال (ولو جزئياً في هذه المرحلة) ويوقف إراقة الدماء.. فلماذا نرفض؟ وهل من بديل آخر سوى الاستمرار في القتل والاحتلال والاستيطان والنهب.. إلخ؟!**» وأضاف: «**أما لجهة**

انعكاس الاتفاق على عرب ١٩٤٨، فالاتفاق في حدّ ذاته ليس هو الذي سيؤثر في حياتهم، إنما الأثر سيكون في حال نجاح الاتفاق أو في حال فشله. فإذا نجح، فسيكون هذا بمثابة دفعة قوية لتغيير أوضاع جماهيرنا الفلسطينية داخل إسرائيل نحو الأفضل. وإذا فشل، فإن الفشل سيؤدي إلى زيادة معاناة هذه الجماهير.»
الحركة الإسلامية

كان الموقف الأوّلي للحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني قبل الانشقاق، داعمًا لاتفاق أوسلو، وقد عبر عن ذلك أحد قيادات الحركة آنذاك، الشيخ إبراهيم صرصور، في مقابلة أجرتها معه مجلة الدراسات الفلسطينية عام ١٩٩٣، قائلًا: **«رأت الحركة الإسلامية في الاتفاق خطوة في الاتجاه الصحيح.. (و)تبشر بالأمل في حل شامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي – الإسرائيلي».**[٢٠] وهذا يدل على أن الحركة الإسلامية كانت داعمة للاتفاق عند توقيعه، وقد حصل لاحقًا تباين في المواقف بين طرفي الحركة بعد الانشقاق، فأصبح الشق الشمالي معارضًا لاتفاق أوسلو والشق الجنوبي داعمًا له.

لقد أدّى عدم الاتفاق في صفوف الحركة الإسلامية حول الموقف من اتفاق أوسلو ومن السلطة الفلسطينية إلى خلافات حادّة وإلى بروز تيارين داخلها. وبعد أن قرر الشيخ عبد الله نمر درويش، وبتأثير أجواء أوسلو، خوض الانتخابات للكنيست عام ١٩٩٦، حصل انشقاق داخل الحركة على المستوى السياسي والتنظيمي: الحركة الإسلامية الشمالية برئاسة الشيخ رائد صلاح عارضت خوض الانتخابات واختارت إستراتيجية «المجتمع العصامي»، والحركة الإسلامية الجنوبية بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش اختارت العمل البرلماني وتحالفت مع الحزب الديمقراطي العربي بقيادة عبد الوهاب دراوشة وخاضا الانتخابات في إطار «القائمة الموحّدة»، التي حصلت على أربعة مقاعد في انتخابات ١٩٩٦.

لقد شقّت الحركة الإسلامية الجنوبية طريقها «البراغماتي» عام ١٩٩٦ متأثّرة بأجواء اتفاق أوسلو، وواصلت العمل وفق هذا النهج إلى أن وصلت إلى الانضمام إلى الائتلاف الحكومي عام ٢٠٢١. ويمكن مد خط واضح من البدايات بعد أوسلو إلى ما وصلت إليه الحركة الإسلامية الجنوبية، التي يقودها حاليًا عضو الكنيست منصور عبّاس، وأي بحث جدّي حول مواقف الحركة الجنوبية المتصالحة مع الدولة الصهيونية، يجدر به أن يعود إلى البذور التي زرعت عام ١٩٩٦ في أعقاب أوسلو.

أما الشق الشمالي، الذي يقوده الشيخ رائد صلاح، فقد تأثّر كثيرًا بموقف التيار الإسلامي في فلسطين والمنطقة من اتفاق أوسلو. ووقفت الحركة الإسلامية الشمالية بحدّة ضد نهج التسوية وما اعتبرته محاولات تصفية القضية الفلسطينية. ورفضت الشمالية الترشّح لانتخابات الكنيست، لكنّها امتنعت بشكل عام عن المشاركة في حملات الدعوة لمقاطعة الانتخابات. واصطدمت الحركة الإسلامية الشمالية مع المؤسسة الإسرائيلية، التي قامت بحظرها وإخراجها على القانون عام ٢٠١٥، لكن حضورها الجماهيري لا يزال وازنًا.

الحركة العربية للتغيير

أقيمت الحركة العربية للتغيير عام ١٩٩٦، في أجواء أوسلو وانسجامًا معها، وذكر أسعد غانم ومهنّد مصطفى أنّها قامت **«بعد أن أعلن الدكتور أحمد الطيبي، الذي كان مستشارًا للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، عن نيّته خوض الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، إثر بروزه في الإعلام بسبب منصبه».**[٢١] وبعد محاولات حثيثة واتصالات مع أطراف عديدة من الحركة الإسلامية ومن الحركة التقدمية، تبين أن فرص نجاحها ضئيلة فانسحبت من المعركة الانتخابية ودعت للتصويت لقائمة الجبهة والتجمّع، بتشجيع من السلطة الفلسطينية، التي خشيت من تبذير الأصوات وسقوط حزب العمل في الانتخابات. وعادت الحركة العربية للتغيير وخاضت الانتخابات مع التجمع عام ١٩٩٩، وبعدها مع الجبهة وثم مع القائمة الموحّدة، وقد حافظت على استمرار تمثيلها البرلماني إلى اليوم.

الحزب الديمقراطي العربي

تأسس الحزب الديمقراطي العربي قبل اتفاق أوسلو، وتحديدًا بعد انسحاب عبد الوهاب دراوشة من حزب العمل خلال الانتفاضة الأولى. وحصل الحزب على تمثيل برلماني في الفترة الممتدة من ١٩٨٨ حتى ٢٠١٣. وكان موقف الحزب دعمًا مسبقًا للتسوية عبر الدخول في كتلة مانعة لحكومة رابين وتصويته إلى جانب اتفاق أوسلو في الكنيست. وقال عبد الوهاب دراوشة في مقابلة له عام ١٩٩٣: «يشكل **الاتفاق خطوة مهمة على طريق دفع مسيرة السلام في المنطقة إلى الأمام، وإحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ويتبعه اتفاقات لاحقة، ستؤدي إلى إنهاء الاحتلال وإلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ومن خلال معرفتي الساحة السياسية الإسرائيلية، لم يكن أمام القيادة الفلسطينية خيار آخر إلاّ قبول هذا الاتفاق.. فإمكان الاتفاق مع حكومة عمالية برئاسة إسحق رابين، مدعومة من الأحزاب العربية في الكنيست، أن يكون أفضل كثيرًا من اتفاق مع حكومة برئاسة نتنياهو**». وأضاف: «**إن الفلسطينيين في إسرائيل يتوقعون التخفيف من سياسة التمييز العنصري، ومن حدّة أزمة الثقة القائمة بين اليهود والعرب في إسرائيل**».[٢٢]

الحركة التقدمية

أقيمت الحركة التقدمية عام ١٩٨٤ بإيعاز من قيادة حركة فتح. وعند الإعلان عن اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، كانت الحركة في حالة أزمة حادة بسبب فشلها في عبور نسبة الحسم في انتخابات ١٩٩٢ وخسارتها التمثيل البرلماني. وبعد الإعلان عن أوسلو نشب خلاف واسع في صفوف الحركة، حيث أعرب رئيسها محمد ميعاري عن موقف معارض لاتفاق أوسلو، في حين أيده آخرون. وعشية انتخابات ١٩٩٦، شارك ميعاري وعدد كبير من كوادر الحركة في إقامة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ودعم قسم آخر من أعضائها قائمة «التحالف التقدمي» برئاسة محمد زيدان (الذي أصبح لاحقًا رئيسًا للجنة المتابعة) والتي لم تعبر نسبة الحسم. وما من شك في أن الخلاف حول اتفاق أوسلو قضى على أي إمكانية أن تعود الحركة للوحدة وللترشح في الانتخابات البرلمانية.

أبناء البلد

ترى حركة أبناء البلد نفسها جزءًا من الحركة الوطنية الفلسطينية، وكانت «صدمة أوسلو» صعبة جدًا عليها، ورأت في الاتفاق تفريطًا بالحق الفلسطيني في كل المستويات. وأدّت عاصفة أوسلو إلى مراجعة حسابات داخل الحركة، التي عانت في التسعينيات من «**هبوط عام على مستوى نشاطات حركة أبناء البلد حيث قلّصت المتغيّرات والتطوّرات التي تمر بها المنطقة والأقلية الفلسطينية في إسرائيل مساحة نشاط الحركة ودفعتها إلى التشاور مع جهات أخرى بغية استكشاف طريقها المستقبلي**». وشارك أعضاء حركة أبناء البلد في إقامة التجمّع، ولاحقًا أدّى الخلاف حول خوض الانتخابات البرلمانية إلى شق الحركة وخروج قسم من أعضائها من التجمع مع بقاء مجموعة كبيرة منهم في صفوفه. الكل في حركة «أبناء البلد» كان معارضا للاتفاق، لكن كان هناك خلاف في كيفية الرد، واختار قسم نهج التجمع الوطني الديمقراطي الجديد، وآخرون التشبث بالمواقف التاريخية للحركة دون تغيير.

انتخابات ١٩٩٩

تميّزت انتخابات ١٩٩٩، بمراهنة عربية وفلسطينية على عودة حزب العمل إلى السلطة وإنهاء حقبة نتنياهو وفوز إيهود براك ليعيد أيام رابين. وقامت السلطة الفلسطينية بجهود حثيثة لضمان نجاح براك عبر الحث على التصويت له، وكذلك عبر العمل على منع إقامة أكثر من قائمتين عربيتين مضمونتي النجاح. وبعد فض التحالف بين التجمع والجبهة بات واضحًا أن الاتجاه هو تشكيل ثلاث قوائم. وقام التجمع بعقد اتفاق تحالف مع النائب هاشم محاميد، الذي ترك الجبهة. وبعد أن أقرت مؤسسات التجمّع الاتفاق مع محاميد، فوجئ الحزب بأن مبعوثي السلطة الفلسطينية ضغطوا

تميّزت انتخابات ١٩٩٩، بمراهنة عربية وفلسطينية على عودة حزب العمل إلى السلطة وإنهاء حقبة نتنياهو وفوز إيهود براك ليعيد أيام رابين. وقامت السلطة الفلسطينية بجهود حثيثة لضمان نجاح براك عبر الحث على التصويت له، وكذلك عبر العمل على منع إقامة أكثر من قائمتين عربيتين مضمونتي النجاح.

عليه للانسحاب من التحالف مع التجمّع مع ترتيب ترشيحه ضمن القائمة الموحّدة (الحركة الإسلامية الجنوبية والحزب الديمقراطي العربي). ومورست كذلك ضغوط مباشرة من قيادة السلطة الفلسطينية على التجمع للعودة إلى تحالف مع الجبهة، وشكّلت في سبيل ذلك لجنة الوفاق الوطني، التي لم تفلح في رأب الصدع بين الجبهة والتجمع، خاصة وأن الأخير اعتبر شروط التحالف المطروح غير منصفة. وبعد خروج هاشم محاميد من التحالف وفشل الاتصالات مع الجبهة، أقام التجمع تحالفًا مع الحركة العربية للتغيير برئاسة د. أحمد الطيبي، وحصلت القائمة على عضوين في الكنيست. وتعرّض الطيبي أيضًا إلى ضغوط شديدة من قيادات فلسطينية لمنعه من الترشّح مع التجمّع، اعتقادًا بأن القائمة لن تعبر نسبة الحسم.

في المقابل طرح التجمّع ترشيح د. عزمي بشارة لرئاسة الحكومة، وأثار هذا الترشيح ضجّة كبرى محلية وعالمية. وهنا أيضًا ضغطت السلطة من أجل سحب الترشّح خشية الإضرار بفرص نجاح براك. وفي هذا الإطار، عُقدت جلسة ليلية مطوّلة في بيت د. عزمي بشارة شارك فيها هو والدكتور أسعد غانم، الذي كان داعمًا للترشيح، وكاتب هذه السطور، وحضر إلى الجلسة عزّام الأحمد ممثلًا للقيادة الفلسطينية. وجاءت زيارة الأحمد بهدف الإقناع بسحب ترشيح د. عزمي بشارة. وقال الأحمد بأن المصلحة الوطنية الفلسطينية هي استئناف مسار أوسلو، واستمرار ترشيح بشارة قد يؤدي إلى خسارة براك وفوز نتنياهو وضياع «الفرصة التاريخية» بإقامة دولة فلسطينية. وقال بشارة بأن قضايا شعبنا في الجليل والمثلث والنقب ومدن الساحل الفلسطيني هي أيضًا مصلحة وطنية عليا، وتساءل غانم فيما إذا حصلت السلطة على وعود عينية وازنة من براك، أم أن الموضوع مجرد تمنٍّ. وقال كاتب هذه السطور بأنّه يرحب بالتدخل لأننا شعب واحد وقضيتنا واحدة، والمسألة ليست مبدأ التدخل، بل مضمونه. وكان الجواب الأخير الذي سمعه الأحمد هو أن إخضاع قضايا جزء من الشعب الفلسطيني لمصلحة جزء آخر، مقبولة إذا كان هناك مكسب فعلي ومصلحة فعلية وليس مجرد كلام وأوهام. في النهاية قام د. عزمي بشارة بسحب ترشيحه معلنًا بأنّ الترشيح حقق الهدف في طرح قضايا فلسطينيي الداخل محليًا وفي الإعلام العالمي، الذي أبدى اهتمامًا كبيرًا بالترشيح وبخلفياته.

خلاصة

لقد أثر اتفاق أوسلو بشكل كبير على الحياة السياسية عند الفلسطينيين في إسرائيل، والخارطة السياسية التي نعهدها اليوم تشكّلت بعد اتفاق أوسلو وفي ظلاله: التجمع والموحّدة والعربية للتغيير تأسست في ظل أوسلو وبتأثيره ودخلت المعترك السياسي عشية انتخابات ١٩٩٦. أمّا الجبهة فلم تستطع استعادة الأعضاء الذين تركوها، إذ عمّق النقاش حول أوسلو النقاش معهم ومع غيرهم خاصة وأن الجبهة بدّلت المرجعية السوفيتية بمرجعية السلطة الفلسطينية. وكذلك حدث، في ظل أوسلو، أكثر من انشقاق في حركة أبناء البلد على خلفية المشاركة في الانتخابات البرلمانية وانضمام عدد كبير من قياداتها وأعضائها الى حزب التجمّع. أمّا الحركة الإسلامية الشمالية، المحظورة إسرائيليًا، فقد نشأت نتيجة لانشقاق الحركة الإسلامية، على خلفية النقاش حول الموقف من اتفاق أوسلو والمشاركة في انتخابات الكنيست. والحركة التقدمية والحزب الديمقراطي العربي، اللذان كانا قائمين قبل اتفاق أوسلو، لم يعد لهما اليوم وجود ملموس على الساحة السياسية.

تشكّلت الخارطة السياسية عند فلسطينيي الداخل القائمة اليوم في منتصف التسعينيات، وهي عمليًا مكوّنة من أربعة أحزاب برلمانية، هي: الجبهة والإسلامية الجنوبية (الموحّدة) والتجمّع والعربية للتغيير، وحركتان خارج البرلمان هما: الحركة الإسلامية الشمالية المحظورة إسرائيليًا وحركة أبناء البلد. والسؤال: هل تعبّر هذه التركيبة عن المجتمع الفلسطيني في الداخل، أم أننا أمام حالة تكلّس؟ لقد أحدث اتفاق أوسلو هزّة سياسية عنيفة انتجت اصطفافًا سياسيًا جديدًا، وهذه الحالة ممكن أن تتكرر.

وأحيانًا لا حاجة لحدث كبير لإحداث تغيير، ويكفي محرّك صغير مثل رفع نسبة الحسم، الذي شكّل الدفشة الأولى لإقامة القائمة المشتركة للأحزاب البرلمانية الأربعة. وقام كاتب هذه السطور بالمبادرة إلى تشكيل القائمة المشتركة ولقي تجاوبًا من قيادات حزبية مسؤولة، وتبين أنه إذا توفّرت الإرادة فإن التغيير ممكن والوحدة الكفاحية ليست مستحيلة وحتى ليست صعبة المنال. لكن وبعد نجاح مهم وفوز كبير ودخول ١٥ نائبًا إلى البرلمان، وبداية تحوّل في العمل السياسي العربي، جاء ساسة صغار بالمعنى الحرفي وأفشلوا هذا المشروع الإستراتيجي التاريخي، لأنّهم تصرّفوا كالأطفال لا صبر عندهم ولا جلد وأرادوا تلبية فورية لرغباتهم وأهوائهم.

في منتصف التسعينيات، جرت أيضًا صياغة أسس الخطاب السياسي القائم اليوم. فالخطاب الذي جاء به التجمّع عام ١٩٩٦، والذي يعتمد مفهوم «دولة المواطنين» كبوصلة سياسية، ومشروع «الحكم الذاتي» وتنظيم المجتمع على أساس قومي، لا يزال هو الخطاب نفسه. كما أن موقف القائمة الموحّدة اليوم من استعداد للمشاركة في ائتلاف مع أي حكومة، كان قائمًا في التسعينيات ولم يتغيّر كثيرًا. أمّا الجبهة فحافظت على خطابها التاريخي مع بعض التغييرات التي طرأت في معمعان النقاش السياسي، مثل التوقف عن رفع شعارها المركزي «دولتان لشعبين»، لأنه يعني اعترافًا بإسرائيل كدولة يهودية، وهي أصبحت اليوم أكثر قبولًا لأفكار مثل «دولة المواطنين» والحكم الذاتي الثقافي، وحتى لو اتخذت بعض قياداتها مواقف «معتدلة زيادة عن اللزوم»، فهي قد تكون عابرة.

لقد أصبحت العودة إلى القائمة المشتركة أمرًا مستحيلًا في ظل مواقف قيادة الحركة الإسلامية الجنوبية المهادنة للصهيونية وللمؤسسة الحاكمة في إسرائيل، وإذا تغيّرت القيادة والمواقف (كما كان عند إقامة المشتركة) فقد ينتفي ما يبدو مستحيلًا اليوم. في المقابل يجب أن ننتبه إلى «حركة السياسة»، فتغيير الخطاب يمكن أن يغيّر الخارطة السياسية، والاصطفاف الحزبي ممكن أن يغيّر في الخطاب، وعليه فالمطلوب مراجعة جدّية في مدى ملاءمة الخارطة التي رسمت عام ١٩٩٦ للوضع الحالي، ونقاش السؤال حول تحديث الخطاب السياسي، بعد أن نشأت ظروف جديدة.

من سيقوم بهذا النقاش؟ اعتقادي أنه من الخطأ تركه للأكاديميين والباحثين وحدهم، بل يجب تشجيع السياسيين ليفكّروا في المستقبل وإلى مدى أبعد من زمن تقلّدهم للمنصب السياسي.

هوامش

١ أحمد قريع (أبو علاء)، «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو حتى خارطة الطريق: ١- مفاوضات أوسلو ١٩٩٣»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٠٩.

2 Elie Rekhess, "The Arabs of Israel after Oslo: Localization of the National Struggle", Israel Studies, Vol. 7, No. 3, PP. 1-49, 2002

٣ عزيز حيدر، «الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٧.

٤ هنيدة غانم، «تحوّلات في نضال فلسطينيي ٤٨ ما بين القضايا القومية والمواطنة الإسرائيلية»، موقع الجزيرة ١٩ حزيران ٢٠٢٢، انظر/ي https://studies.aljazeera.net/ar/article/5402

٥ رائف زريق، «أوسلو ٣»، موقع ملتقى فلسطين، ٢٧ آذار ٢٠٢١، أنظر/ي https://bit.ly/460qM16

٦ مقابلة شخصية مع محمد ميعاري يوم ١٨ أيلول ٢٠٢٣.

٧ حسن عبد الحليم، سهيل كيوان وتوفيق عبد الفتاح، «٢٠ عامًا على أوسلو: محطة مهمّة في تاريخ القضية الفلسطينية»، موقع عرب ٤٨، ١٦ أيلول ٢٠١٣، أنظر/ي https://bit.ly/3Pvdliq

٨ يسري خيزران، «يتيم بين ظهراني أهله: المجتمع العربي في إسرائيل والمحيط العربي في المشرق»، في أمل جمّال (محرر): «رؤى استراتيجية بنّاءة: حيثيات وقدرات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل»، مركز إعلام، الناصرة ٢٠٢٠.

٩ عبد الكريم مزعل، «مواقف الاتجاهات السياسية الرئيسية من الاتفاق»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٣٠٨.

١٠ ليف غرينبرغ، «سلام متخيّل: حول الخطاب والحدود، السياسة والعنف» ترجمة جواد الجعبري، مركز مدار، رام الله ٢٠٠٧، ص ٧٠.

١١ نص دستور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، موقع كنوز، ١ كانون الثاني ٢٠١٨، أنظر/ي https://www.knooznet.com/?app=article.show.43098

١٢ لمراجعة أعمال المؤتمر العام للجماهير العربية في إسرائيل - الناصرة ١٣-١٤ كانون الأول ١٩٩٦، أنظر/ي ملخصات الأبحاث والدراسات وأوراق العمل وتوصياتها، إصدار لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية. شكر خاص للسيد عبد عنبتاوي سكرتير اللجنة القطرية للرؤساء على إعادة طباعة الوثيقة لتوفيرها خصّيصًا لهذا المقال.

١٣ نقولا طعمة: «جمعية الدفاع عن المهجّرين: نضال ٢٥ عامًا للحفاظ على حق العودة»، موقع الميادين، ٢٣ أيلول ٢٠١٧، أنظر/ي https://bit.ly/3rnWfew

١٤ واكيم واكيم، «لاجئون في وطنهم: الحاضرون الغائبون في إسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠١، ٤٥/٤٦، ٩٠-١٠٤.

١٥ همّت زعبي: «المنظمات النسائية والنسوية في الداخل الفلسطيني»، قضايا إسرائيلية ٥٥، ٢٠١٤، ص ٧٣-٨٣.

١٦ جنان عبده: «الجمعيات النسائية والنسوية الفلسطينية في مناطق ٤٨»، مدى الكرمل، حيفا ٢٠٠٨.

١٧ عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، «من نحن»، موقع عدالة، انظر/ي https://www.adalah.org/ar/content/view/1134

١٨ مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، «إعلان نوايا/مجتمعنا»، موقع مركز مساواة، انظر/ي https://www.mossawa.org/?mod=articles&ID=1

١٩ صقر أبو فخر، «في نفي المنفى: حوار مع عزمي بشارة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠١٧.

٢٠ وديع عواودة، «منصور عبّاس يترجم توجّهات حركته منذ إقامتها»، موقع فارءة معاي، ١ آذار ٢٠٢١، أنظر/ي https://bit.ly/467ZTbK

٢١ أسعد غانم ومهنّد مصطفى: «الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية»، مركز مدار، رام الله ٢٠٠٩.

٢٢ عبد الكريم مزعل، «مواقف الاتجاهات السياسية الرئيسية من الاتفاق»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٣٠٨.